مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الرابع والعشرون - المجلد السادس - اللغة العربية - كانون أول 2024 م
doi.org/10.52866/esj.2024.06.24.08

العلة النحوية عند الرماني في تفسيره الجامع لعلم القرآن

أ.م.د بلال محمد عبد الله الحياني
الجامعة العراقية/ كلية التربية/قسم اللغة العربية

مسلخص:

تعنى هذه الدراسة بقضية شغلت النحاة قديمًا وحديثًا وهي قضية العلة النحوية والتي تقوم عليها القواعد النحوية وما يتبعها مسائل النص وبنيته وتأليفه.

ولّما كان الرماني من أعلام النحاة الذين يرجع إليهم ويُعتدّ بآرائهم في العربية وعلومها، كانت هذه الدراسة معتنية بنظرته العقلية وأثرها في بيان ما قامت عليه القواعد النحوية من علل مستنبطة مما نطقت به العرب على سجيتها.

وأوضحت هذه الدراسة مكانة الرماني بين النحاة السابقين واللاحقين له بما وضعه من علل سبق إليها غيره من النحويين ، وذلك من خلال ما بسطنا القول فيه من نماذج من تعليلاته لبعض المسائل النحوية والتي لا تزال تلك التعليلات في مخطوطها النفيس في تفسيره لكتاب الله العزيز المسمى (الجامع لعلم القرآن) .

الكلمات المفتاحية: العلة النحوية، الرماني، النكرة المؤقتة، سيبويه.

The grammatical reason according to Al-Rummani in his comprehensive In his interpretation (Al-Jami' li'l-Ilm al-Qur'an)

Prof. Dr. Bilal Muhammad Abdullah Al-Hayani
Iraqi University/College of Education/Arabic Language Department

Abstract :

This study is concerned with an issue that has preoccupied grammarians in the past and present, which is the issue of the grammatical cause, on which the grammatical rules are based, and the subsequent issues of the text, its structure, and its composition.

Since Al-Rummani is one of the most prominent grammarians to whom he refers and whose opinions on Arabic and its sciences are respected

This study was concerned with his rational outlook and its impact in explaining the reasons upon which the grammatical rules were based, deduced from what the Arabs spoke in their nature.

This study clarified the position of Al-Rummani among the grammarians who preceded and followed him, with the reasons he provided that other grammarians had preceded, and that is through what we have simplified in terms of examples of his explanations for some grammatical issues, and those explanations are still in their precious manuscript in his interpretation of the Mighty Book of God called (Al-Jami' li'l-Ilm al-Qur'an)

Keywords: grammatical vowel, al-Rumani, temporary indefinite article, Sibawayh.

مقدمة:

الحمد لله المنعم على عباده بالنعم الحسان والآلاء الجِسام ، أحمده وأثني عليه ثناءً يليق بجلاله وعظمته جل شأنه وعَظُم سلطانه وعلا قدره، وأصلي وأسلم على خير البرية، ومعلم الانسانية، وهادي البشرية الى صراط مستقيم دينًا قيما ملة إبراهيم حنيفًا، وما كان من المشركين، أمّا بعد.

فإنَّ العربية علم جليل القدر، عظيم الأثر، بحر واسع، مخبأة فيه الجواهر والدرر الجواهر والدرر، له أهلون غاصوا في أعماقه وأظهروا كوامن جواهره والدرر، وكان منهم أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي البغدادي (384هـ) الذي يعد من أبرز علماء العربية في القرن الرابع الهجري، وقد دل على هذا كثرة مؤلفاته في أصناف علوم العربية التي وصلت الى مائة مؤلف غير أن أكثرها، بل معظمها لم يرَ النور.

ومن عظيم آثاره التي لم ترَ النور بعد كتابه في تفسير كتاب الله العزيز المسمى «الجامع لعلم القرآن» ، فقد أودع فيه من نفائس علوم العربية وفنونها، وعلوم التفسير الأخرى المعينة على فهم القرآن ووعيه، ثم القيام بأمره ونهيه.

وقد عُرف الرماني بنزعةٍ عقليةٍ اعتزالية قائمةٍ على التحليلِ والتعليلِ للمسائل، فما تكاد تعرض له مسألة إلا وتجده يعللَ لها بطريقة معينة، ويعرضها بأسلوب مختلف؛ فتارة بأسلوب العرض والتحليل ،كما في كتابه معاني الحروف-، وتارة بأسلوب السؤال والجواب « فإن قيل قلتُ» ، المسمى بالفنقلة، وهو أسلوبه في شرح كتاب سيبويه.

وتجده تارة أخرى يخلط بين الأسلوبين كما في تفسيره: الجامع لعلم القرآن.

ولذلك عمدت إلى ما وقعت عليه عيني من شتات نسخ تفسيره في مكتبة أخي الدكتور أسامة الحياني، وهو يجِّد في حل مشكلات نَسْخِهِ وإخراجه، فرأيت ما في صدر المخطوط من دقائق التأويل والتعليل، وكنت قبلُ قد نظرت في المطبوع من التفسير، وأحصيت ما فيه من تعليل في مسائل فرأيت ما في المخطوط من دقائق مسائل النحو وعلله ما يفوق ما في المطبوع كثرة وتفصيلا؛ إذ هو مبتدأ الكتاب ومكمن الإبداع، فرأيت أن يبنى هذا البحث على ما أختاره من مسائله.

فتناولت نماذج من تعلليه في سورة الفاتحة وفواتح سورة البقرة فجعلتها في دراسة سميتها «العلة النحوية عند الرماني في تفسيره الجامع لعلم القرآن» موزعة على مقدمة وتمهيدٍ ومبحثين وخاتمة:

فكان التمهيد في بيان معنى العلة في اللغة والاصطلاح وبيان نشأتها عند النحاة، وأما المبحث الأول فكان في التعريف بالرماني وكتابه الجامع لعلم القرآن.

وأما المبحث الثاني فكان في عرض بعض تعليلات الرماني المبثوثة في كتابه الجامع، ثم خلُصت الى خاتمة عرضت فيها لأبرز نتائج البحث.

التمهيد:

العلة في اللغة لها معانٍ منها: المرض، والحَدَث يَشْغَل صاحبَه عَنْ حَاجَتِهِ، كأَنَّ تِلْكَ العِلَّة صَارَتْ شُغْلًا ثَانِيًا مَنَعَه عَنْ شُغْله الأَول، والعلة: العُذر والسبب، يقُال: هَذَا عِلَّة لِهَذَا أَي سبَب[1].

وهذا المعنى الأخير مقارب لمعنى ما تعارف عليه النحاة، من الأسباب الموجبة لأصل الكلام، أو ما خالف ذلك الأصل، من

(1) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: 471/ 11.

رفع ونصب وجزم وتقديم وتأخير وإعراب وبناء، وغير ذلك من أمور النحو وقواعده.

ولقد عَرَفَ النحاة العلة النحوية مع نشأة النحو الأولى، ومع بزوغ فجره على يد عبد الله بن إسحاق الحضرمي (117هـ)، قال ابن سلّام (232هـ): ((كَانَ أول من بعج النَّحْو، وَمد الْقيَاس والعلل، وَكَانَ مَعَه أَبُو عَمْرو ابْن الْعَلَاء، وبقى بعده بَقَاء طَوِيلا، وَكَانَ ابْن أَبى إِسْحَاق أَشد تجريدًا للْقِيَاس، وَكَانَ أَبُو عَمْرو أوسع علما بِكَلَام الْعَرَب ولغاتها وغريبها))[1].

ثم كان معهما عيسى بن عمر (149هـ)، ثم جاء الخليل (175هـ)، فسيبويه (180هـ)، ثم تتابع الناس، ومعهم القياس في كل طبقاتهم، فصنفوا فيها المصنفات.

والعلة اصطلاح حادث دعت إليه الحاجة، فالعربي الذي ينطق بسجيته لا يعرفها ولا يحتاج إليها ؛ لأنها قامت في عقله، فهي شبيهة بقواعد النحو والصرف، وأحكام التلاوة وغيرها.

وما نقله الزجاجي (337هـ) عن الخليل يوضح ذلك، يقول الخليل: ((إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه.

فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة)) [2].

المبحث الأول

التعريف بالرُمّاني وكتابه الجامع لعلم القرآن

أولًا: التعريف بالرُمّاني :

هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني النحوي المتكلم، أخذ الأدب عن أبي بكر ابن السراج (316هـ) وأبي بكر ابن دريد(321هـ) [3] ، والزجاج (311هـ) ، وجمع بين علم الكلام والعربية، وصنف في التفسير واللغة والنحو، والكلام، وشرح كتاب «سيبويه»، وكتاب «الجمل»، وله في الاشتقاق، وفي التصريف، وأشياء، وألف في الاعتزال «صنعة الاستدلال» سبع مجلدات، وكتاب «الأسماء والصفات»، وكتاب «الأكوان»، وكتاب «المعلوم والمجهول». له نحو من مائة مصنف[4].

وهو في، طبقة أبي سعيد السيرافي (368هـ) وأبي علي الفارسي (377هـ)، وقيل إنه كان يمزج النحو بعلم الكلام قال الصفدي (764هـ) في ترجمة الرماني: ((قال الفارسي إِن كَانَ النَّحْو مَا يَقُوله الرماني فَلَيْسَ مَعنا مِنْهُ شَيْء وَإِن كَانَ مَا نقُوله نَحن فَلَيْسَ مَعَ الرماني مِنْهُ شَيْء وَكَانَ يُقَال النحويون فِي زَمَاننَا ثَلَاثَة وَاحِد لَا يفهم كَلَامه وَهُوَ الرماني وَوَاحِد يفهم بعض كَلَامه وَهُوَ الْفَارِسِي وَوَاحِد يفهم جَمِيع كَلَامه بِلَا أستاذ وَهُوَ السيرافي))[5].

(1)طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي: 14/ 1.

(2) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي: 66.

(3) ينظر: الاكمال في رفع الارتياب، ابن ماكولا، 125/ 4، وفيات الأعيان، ابن خلكان:299/ 3.

(4) ينظر: سير اعلام النبلاء ، الذهبي ، 12/ 467.

(5) الوافي بالوفيات ، الصفدي، 248/ 21، وينظر: طبقات

وقال عنه الذهبي(748هـ): إنه من أوعية العلم على بدعته[1].

وروى عن الرماني أبو القاسم التنوخي (747هـ)، وأبو محمد الجوهري (454هـ)، وهلال ابن المحسن (448هـ) وغيرهم[2].

والرُمّاني: بضم الراء وتشديد الميم ، يمكن أن تكون نسبة إلى الرمان وبيعه، ويمكن أن تكون نسبة إلى قصر الرمان، وهو قصر بواسط معروف، وقد نسب إلى هذا وهذا خلق كثير[3].

وكانت ولادته ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين، وتوفي فيها ليلة الأحد حادي عشر جمادى الأولى سنة أربع وثمانين، وقيل اثنتين وثمانين وثلاثمائة، رحمه الله تعالى؛ وأصله من سر من رأى[4].

ومن أبرز تصانيفه التي ذكرها القفطي وهي نحوًا من مائة مصنف[5]:

1. كتاب شرح سيبويه.
2. كتاب شرح الأصول لأبى بكر بن السراج.
3. كتاب شرح الجمل لابن السراج.
4. كتاب التصريف.
5. كتاب شرح المقتضب للمبرّد.
6. كتاب الحروف.
7. كتاب الإيجاز في النحو.
8. كتاب الخلاف بين النحويين.
9. كتاب الخلاف بين سيبويه والمبرّد.
10. كتاب الجامع في علم القرآن، وهو تفسير لكتاب الله العزيز.
11. كتاب المتشابه في علم القرآن.
21. كتاب جواب ابن الإخشيد في علم القرآن.
13. كتاب غريب القرآن.
14. كتاب جواب مسائل طلحة في علم القرآن.

ثانيًا: التعريف بكتاب الجامع لعلم القرآن:

يُعَد كتاب الجامع لعلم القرآن من أهم كتب الرماني ومن آخرها تأليفًا، وقد ذكر في مقدمته أهميته وبيّن مكانته ومنهجه فيه، وبيّن أن سبب التأليف هو: جمع شتات ما تسابق إليه العلماء من بيان فهم نصوص الكتاب العزيز وتدبر آياته ؛ لما في ذلك من طمعِ الثواب وجزيل العطاء ، والأمن من سوء العقاب ودرك الشقاء.

فقال: ((وقَد اجتَهدَ العُلَماءُ في ذلكَ، فذكروا فيهِ فوائِدَ جليلةً، وعُلوماً نفيسةً، إلَّا أنّي وجدتُ ذلكَ مُفرَّقاً غيرَ مجموعٍ، ومُبدَّداً غيرَ منظوم، كأنَّ لا كتابَ نعلَمُهُ إلَّا ويُوجدُ فيهِ فوائد، ليسَ في الآخرِ، فرأيتُ أنَّ أعملَ كتاباً أجمعُ فيه تلكَ الفوائدَ))[6].

وقد جمع فيه من علم القرآن خمسة أشياء وهي: الفَهمُ، والإعرابُ، ووجوهُ القراءاتِ، والدَّلالاتُ، والأحكامُ[7].

وتوسع في ذكر الفوائد اللغوية، والدلالية، وذكر العِبر، والعقائد، وما في القرآن من الوعد والوعيد والتنبيه والأمر والنهي، وذكر البراهين والحجج والردّ على الملحدين، والاحتجاج على المخالفين وغير ذلك من مسائل ذكرها في مقدمته[8].

ومما يزيد الكتاب أهمية أنه لم يكن من

المفسرين ، الداوودي ، 1/ 224.

(1) ينظر: سير اعلام النبلاء ، الذهبي ، 12/ 467. بدعته أنه معتزلي.

(2) ينظر: وفيات الاعيان ، ابن خلكان ، 3/ 299.، سير اعلام النبلاء ، الذهبي ، 12/ 467.

(3) ينظر: وفيات الاعيان ، ابن خلكان : 3/ 299.

(4) ينظر: وفيات الاعيان ، ابن خلكان ، 3/ 299.، سير اعلام النبلاء ، الذهبي : 12/ 467.

(5) ينظر: انباه الرواة ، القفطي : 296-295/ 2.

(6) الجامع لعلم القرآن، الرماني، مخطوط: لوحة 4.

(7) ينظر: الجامع لعلم القرآن، الرماني، مخطوط: لوحة 4.

(8) ينظر: الجامع لعلم القرآن، الرماني، مخطوط: لوحة 5.

مؤلفاته الأول، بل تأخر زمن تأليفه كما تشير إلى ذلك بعض القرائن، وأنه ربما أمضى زمنًا طويلًا فيه، ولم ينتهِ منه إلا بعد سنة 362هـ [1].

ومما يعزز ذلك نضج الآراء المبثوثة فيه كما نجد ذلك في بعض مسائل هذه الدراسة، التي بيّنت توسعًا في آرائه وتعليلات لمسائل لم يذكرها في كتبه التي بين أيدينا وفيها ما لم يُسبق إليه ولم ينسب له فيما نعلم.

منهج الرماني في الكتاب:

ابتدأ الرماني كتابه بمقدمة ذكر فيها بعد حمد الله والثناء عليه ثم الصلاة والتسليم على سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، فضل القرآن وعلومه وسبب التأليف لكتابه موضحًا ما سيورده فيه من مسائل.

ومنهجه في هذا السفر الكبير أنه يذكر كل آية منفردة أو عبارة مشكلة، فيبين ما فيها من مسائل تتعلق بالقرآن من تلاوة وعد الآيات وغير ذلك، ثم يبين ما فيها من مسائل في علوم العربية وفنونها فيذكر أصول البناء والاشتقاق والنظائر والتضاد لأي كلمة «مشكلة» أو تحتاج بيان في الآية أو العبارة ، ثم يذكر ما فيها من لغات وأوجه إعرابٍ إن وجدت، خلاف الناس فيها إن كان ثمة خلاف مرجحًا تارة ومعرضًا عن الترجيح تارات ، ذاكرًا علة بعض الوجوه تارة أثناء عرضه وبيانه، محشوة بسياق لسانه، وتارة يفرده للعلة بابًا، يصدّره بصيغة السؤال والجواب.

ثم يبين ما فيها من أوجه الدلالة والبيان، وروعة الصياغة وحبك العبارة واختيار الألفاظ، وما فيها من سحر البيان وجودة الاتقان.

فمما يلاحظ في منهجه هو ختمه لما فصّل القول فيه أنه يعتني عناية فائقة بدلالة السياق المؤدية إلى فهم المعنى وإدراك النص ودلالته من خلال السياق.

ثم يختم بيانه بحصر اهم الفوائد المنحصرة في الآية أو الآيات أو العبارة التي فصّل القول فيها .

المطبوع من الجامع لعلم القرآن:

لقد بقيَ تفسير الرماني ضمن نفائس الكتب المفقودة التي لم يكن لها حضور في المكتبة العلمية، فقد ظلت نسخه المخطوطة منثورة في مكتبات العالم حتى عام 2009م حين طبعت دار الكتب العلمية في بيروت ضمن موسوعة تفاسير المعتزلة جزءً من تفسير الرماني بتحقيق الدكتور خضر محمد نبهان يحتوي على خمس سور من القرآن من الآية 17 من سورة إبراهيم، ثم سورة الحجر، ثم سورة النحل، ثم سورة الإسراء، وجزء من الآيات 35 و 36 و 37 من سورة الكهف.

وصف النسخة المخطوطة:

وهي نسخة نفيسة محفوظة بالمتحف البريطاني برقم: (OR9408) تقع في (204) ورقة، وفي كل ورقة صفحتان، ومسطرتها (11) سطرًا، تبدأ بخطبة الكتاب، ومقدمة التفسير وتفسير سورة الفاتحة، وبداية سورة البقرة وتنتهي بالآية العشرين من السورة نفسها.

والنسخة على هامشها تصحيحات بالرغم من ضياع بعض الكلمات، والجمل والعبارات بسبب التمزق في الأوراق الأوائل من أطرافها، وأثّرت الرطوبة على بعض الكلمات فطُمِست.

(1) ينظر: تفسير أبو الحسن الرماني البغدادي وتفسيره الجامع لعلم القرآن تعريف وتوصيف، أسامة عبد الوهاب، مجلة الدراسات التربوية والعلمية، كلية التربية-الجامعة العراقية، العدد14، المجلد الثاني، علوم القرآن، نيسان، 2019: 285.

وخطها نسخ كبير، ومشكول، وقد رقّمها القائمون على المتحف، وقد أخطأوا في ترقيم بعض الصفحات، وفي ترتيبها، وبخاصة أوراقها الأولى فتم ترتيبها وفقًا للسياق.

وليس عليها اسم الناسخ ولا تأريخ النسخ، وعنوانها غير واضح، فكتب المفهرسون بخط مختلف على ورقة خاصة اسم : الجامع الكبير في تفسير القرآن.

المبحث الثاني
نماذج من العلة النحوية عند الرماني في كتابه الجامع لعلم القرآن

أولًا: (علة الحال المشاهدة):

أشار الرماني إلى علة حذف العامل في الجار والمجرور في أول تفسيره لكتاب الله العزيز، وذلك عند قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾[1] إذ قال: ((وموضعُ ﴿بِسْمِ﴾ نصبٌ كأنَّكَ قُلتَ: أبدأُ باسمِ الله، ولَم يَحتج إلى ذكرِ (أَبْدَأُ)؛ لأنَّ القارئَ مُبتَدِئٌ، فالحالُ مُشاهَدَةٌ دالَّةٌ على المحذوفِ.

ويَصلُحُ أن يكونَ موضِعُه رفعًا على: ابتِدَائِي باسمِ الله، فيكونُ خبرًا لابتداءٍ محذوفٍ.

والجالبُ لِلباءِ في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ الفعلُ المتروكُ؛ لأنَّ جميعَ حروفِ الجرِّ لا بُدَّ من أن تتَّصِلَ بفعلٍ إمَّا مذكورٍ، وإمَّا محذوفٍ))[2].

تحرير المسألة:

العامل عنده في الجار والمجرور هو الفعل المحذوف على كل حال سواء قدرنا الجملة فعلية أولها أبدأ أو قدرناها اسمية أولها ابتدائي، إما فعلٌ محذوفٌ، وإما مبتدأٌ محذوفٌ، وعلة حذف العامل عنده هي «الحال المُشاهَدة» الدالة على حذفه.

إنّ للعامل في العربية شأنٌ خاصٌ واهتمام بالغ، ونظرية العامل وما دار حولها شاهدٌ على ذلك، ومن هنا فإنّ (العامل) يُعَدُّ من جملة دعائم الترابط المعنوي في الجملة العربية، فكان للنحاة عنايتهم الخاصة بالعامل وأنواعه وعمله مذكورًا أو محذوفًا، وغير ذلك من متعلقات العامل.

ومن أهم العوامل في العربية «الفعل» .

«فالحالُ المُشَاهَدةُ» علة لحذف العامل ودليلٌ على ذلك الحذف، والمقصُودُ من قوله: «الحال المشاهَدة « هو: سياقُ الكلام، ودلالة المقام المشاهد بالعين.

والتّعبير بـ«الحال المشاهَدة» مصطلح صريح من مصطلحات التعليل عندهم، واتّخاذه دليلًا على الحذف خاصّة أصلٌ متواتر في كتبهم، كما نصّ على ذلك المختصّون وأهل اللّسان.

وأشار الرماني إلى ذلك الأثر والدور لدلالة الحال في التأويل والتحليل للنص اللغوي وبيَّن أنها علة مُرَجِّحة للأوجه المحتملة للإعراب وفيصل قاطع بين الآراء المختلفة فقال: ((و﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، يحتملُ أن يكونَ خبرًا، ويحتملُ أن يكونَ أمرًا؛ فإنّ قدَّرتَهُ: أبدَأُ بسمِ الله، كانَ خبرًا، وإن قدَّرتَهُ: ابْدَأ بسمِ الله، كانَ أمرًا، وكيفَ تَصَرَّفتِ الحالُ، فَهُوَ عَلَى معنَى أمرِ التَّأدِيبِ مِن الله جَلَّ وعَزَّ.

فإن قالَ قائلٌ: فَهَلَّا حُمِلَ على صِيغَةِ الأمرِ أولى بهِ إذا كانَ على معنى الأمرِ، قيلَ لهُ: لِوضوحِ الدَّلالةِ في كُلِّ واحدٍ مِنَ الأمرينِ إذا قُدِّرَ عليهِ ما كانَ محتمِلاً لذلك، ألَا ترى أنَّهُ، لو قيلَ: (أبدَأُ بسمِ الله)، لَم يكُن ليُشكِلَ أنَّه على معنى الأمرِ، وإن كانَ لفظُهُ لَفظَ الخَبَرِ.

فكُلُّ مُكلَّفٍ مِن أُمَّةِ محمد ﷺ فإنَّهُ ينبَغِي أنْ يستَفتِحَ أفعالَهُ بسمِ الله، وَهُوَ فِي بعضِ الأحوالِ أوكَدُ مِن بعضٍ، وفِي بعضِها فَرضٌ، فمِنَ الفَرضِ

(1) عند من عَدّ البسملة آية من الفاتحة.

(2) الجامع لعلم القرآن، الرماني، مخطوط: لوحة 7.

ذِكْرُهُ عِندَ المذبَحِ؛ لقولِهِ جلَّ وعزَّ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: 121]))[1].

وتجد عناية الرماني البالغة بها أنه وكما بيّنا في منهجه يختم كلامه عن الموضوع الواحد بخلاصة، يذكر فيها أبرز ما في ذلك الموضوع من مسائل مهمة فمثلًا قال في خلاصة البسملة: ((وفيهِ مِنَ البلاغةِ: الاختصارُ في موضِعهِ بالحذفِ على شرائطهِ؛ إذ موضوعُ هذهِ الكَلِمةِ على كثرةِ التَّكريرِ وطولِ التَّرديدِ، وأنَّهُ استغنَى بالحالِ الدَّالَّةِ على العبارةِ فاستغنى عن ذكرِ (أبدأُ)؛ لأنَّ الحالَ بمنزلةِ ذلكَ))[2].

وهذه العلة في الحذف معروفةٌ عند النحاة الأوائل، فقد أشار إليها سيبويه (180هـ) في كتابه عند حديثه عن نصبِ كلمة: «خير» لِمن قال للقادم من السفر: (خيرَ مقدم) فالنصب عنده على تقدير قوله: (قَدِمتَ خيرَ مقَدم) فقال: ((أمّا النَّصبُ فكأَنَّه بناه على قوله: قَدِمْتُ، فقال: قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَم، وإن لم يُسَمَعْ منه هذا اللفظُ، فإنَّ قدومَه ورؤيتَه إيّاه بمنزلة قوله: قدمتُ))[3].

وقال أيضًا: ((وتَرَكَ ذكرَ الفعل لما يَرى من الحال))[4].

وقال في باب: «ما جرى منه على الأمر والتحذير»: ((وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثَنّوا[5]؛ لكثرتها في كلامهم واستغناءً بما يرونه من الحال وبما جرى من الذكر))[6].

وسمّاها ابن عصفور (669هـ) : «دلالة الحال» عند ذكره أسباب الحذف للعامل في بابي التحذير والإغراء، وذكر كلام سيبويه السابق بنصه ولم ينسبه، فكأنه معروف مشهور عندهم[7] .

وقال في حذف الفاعل: ((وحُذف الفاعل للعلم به، ودلالةِ الحال عليه))[8].

وقال أيضًا في متعلق الجار والمجرور بـ (رُبَّ): ((ولا يكاد البصريون يُظْهِرون الفعل العامل، حتّى إن بعضهم قال: لا يجوز إظهاره إلَّا في ضرورة الشعر...

وحُذف ها هنا كحذف الفعل العامل في الباء من «بسم الله»، والمراد: «أَبْدَأُ بسم الله»، أو «بدأتُ بسم الله»، فتُرك ذكره لدلالة الحال عليه))[9].

وغيرها من المواضع[10].

وقد اعتنى النحاة ببيان ما للحال المشاهَدة من أثر ودَوْرٍ في تأويل وتحليل بعض التراكيب اللغوية.

ومن هؤلاء المبرد (285هـ) الذي أشار إلى هذا في أكثر من موضع في «المقتضب»، إذ يقول: ((ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلومًا بما يدل عليه من متقدم: خبر، أو مشاهدة حال))[11].

ويقول أيضًا: ((فهذا لا يكون إلا لما تُشاهد

---

(1) الجامع لعلم القرآن، الرماني، مخطوط: لوحة 9.
(2) الجامع لعلم القرآن، الرماني، مخطوط: لوحة 15-14.
(3) الكتاب، سيبويه: 270/ 1.
(4) الكتاب، سيبويه: 272/ 1.
(5) أي: ذكروا شيئًا ثانيًا بعدها. (الأسدَ الأسدَ» إياك والأسد، وأهلك والليل). قال ابن يعيش مفسرًا العبارة ومعللًا لها: ((فإذا كرّروا هذه الأسماءَ، لم يجز ظهورُ هذه الأفعال العوامِل فيها، لأنّ المفعول الأول لمّا كُرّر شُبّه بالفعل فأغنى عنه، وصار بمنزلةِ «إيّاك» النائب عن الفعل، كما كانت المصادرُ كذلك في قولهم: «الحَذَرَ الحَذَرَ»، و«النَّجاءَ النجاءَ». جعلوا الأولَ بمنزلةِ «الْزَمْ» و«عَلَيْكَ» ونحوِه من تقدير الفعل، ويقبحُ دخولُ فعل على فعل، فلو أفردتَ جاز ظهورُ العامل)). شرح المفصل: 398/ 1.
(6) الكتاب، سيبويه: 275/ 1.
(7) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 1/ 197 - 198. وهذا نصه: ((فحُذفت هذه الأفعال لكثرتها في كلامهم ودلالةِ الحال، وما جرى من الذكر عليها)).
(8) شرح المفصل، ابن يعيش: 78/ 4.
(9) شرح المفصل، ابن يعيش: 485/ 4.
(10) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 258/ 5.
(11) المقتضب، المبرد: 81/ 2.

من الحال؛ فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل))[1].

ثم يذهب إلى ضرب الأمثلة؛ ليبين معنى تلك العلة التي بسببها «حُذِفَ العامل» فمن أمثلته: أنّ كل ما يُستَغنى عنه، فانت بالخيار إن شئت أظهرت العامل وإن شئت أخفيت فأنت ترى الرامي قد رمى فتسمع صوتًا، فتقول: القرطاسَ والله؛ أي: أصبتَ وإن شئت قلت: أصبتَ القرطاس يا فتى[2] أو تقول: رأسَك والحائطَ، دلَّ على الفعل المحذوف بما يُشاهدُ من الحال[3].

كذلك أشار ابن جني (392هـ) إلى ضرورة رؤية أحوال المتخاطبين، والنظر إليهم ، وتأمل ما يحدث من تغير على وجوههم تبعًا للمقام إذ يدلك ذلك على المعنى المقصود: ((وليست كل حكاية تروى لنا ولا كل خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التابعة له، المقترنة -كانت- به. نعم ولو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها))[4].

ودلالة السّياق هذه هي التي سمّاه النُّحاة «الحال المشاهَدة»، وهي الحال المشاهدة الّتي تقع فيها الأحداث الكلامية، فهي عندهم من عناصر الكلام، وتكون من مسوّغات الحذف.

ثانيًا: علة تقديم المعرَّف على المنكر أو الأقل تعريفا.

قال الرماني:((ويُقالُ: لِمَ قُدِّمَ ذِكرَ (الرَّحمنِ) وهوَ أشَدُّ مُبالغةً، وإنَّما يُبدَأ في نحوِ هذَا بالأقلِّ، ثُمَّ يُتبَعُ الأكثرُ، كقَولِه: فُلانٌ جوادٌ يُعطِي العَشَرَاتِ وَالمِئينَ وَالأُلُوفَ؟

والجوابُ في ذلِكَ: أنَّهُ بُدِئَ بذكرِ (الرَّحمنِ)؛ لأنَّهُ صارَ كالعَلَم، إذ كانَ لا يُوصَفُ بهِ إلَّا اللهُ جلَّ وعزَّ، وحُكمُ الأعلامِ ومَا كانَ مِن الأسماءِ أعرفَ أن يُبدَأَ بِه، ثُمَّ يُتبَعُ الأنكَر، وما كانَ في التَّعريفِ أنقصَ، هذا مَذهَبُ سِيبَوَيه وَغيرِه مِنَ النَّحويِّين، فجاءَ هذا على مِنهاجِ كلامِ العرَبِ))[5].

ثم بيّن الرماني أنَّ الدَّليلَ على كونَ (الرحمن) أشد مبالغة أنَّ وزنه (فعلان) وهو أشدُّ مُبالغةً مِن (فَعيل) لأنَّهُ أشَدُّ عدولاً عن طَريقةِ الفعلِ، وإنَّما أصلُ العَدلِ للمُبالغةِ، فكُلَّما كانَ أشدَّ عدولاً كانَ أشدَّ مُبالغةً.[6]

فعلة تقديم الرحمن على الرحيم ليست في الأقل أو الأشد مبالغة وإنما العلة في ذلك هي التعريف والتنكير، فما كان أعرف قُدِّم وتأخر الأقل تعريفًا.

تحرير المسألة:

أصل المسألة ما ذهب إليه سيبويه والمبرد وابن السرّاج وغيرهم في أنَّ الاسم المعرفة يبتدأ به الكلام ثم الأقل تعريفًا .

قال سيبويه: ((وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام))[7].

ولمثل هذا أشار المبرد وابن السرَّاج قال المبرد: ((فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفةً أو ما قاربَ المعرفةَ من النكرات))[8].

ووضّح ابن يعيش علة ذلك التقديم للأعرف وهي: أنَّ الأصل في الكلام العربي أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطبُ، كما تعرفه أنت، ثمّ تأتي بالخبر الذي لا يعلمه، ليستفيدَ منه، ولو كان ابتداء الكلام نكرة لم يستفد المخاطب شيئًا[9].

فتقديم الرحمن على الرحيم في البسملة وأول سورة الفاتحة علته تقديم الأعرف على الأقل

(1) المقتضب، المبرد: 264/ 2.
(2) ينظر: المقتضب، المبرد: 318/ 2.
(3) ينظر: المقتضب، المبرد: 215/ 3.
(4) الخصائص، ابن جني: 247/ 1.
(5) الجامع لعلم القرآن، الرماني، مخطوط: لوحة 11.
(6) ينظر: الجامع لعلم القرآن، الرماني، مخطوط: لوحة 11.
(7) الكتاب، سيبويه: 328/ 1.
(8) المقتضب، المبرد: 127/ 4، والأصول، ابن السراج: 154/ 1.
(9)ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش:86/ 1.

تعريفًا، وينبني عليه كون «الرحمن» اسمًا علمًا لله جل جلاله وتقدست اسماؤه لا يَتسَمّى بهِ غيره؛ ولذلك قُدِّم وهذا مذهب الأعلم وابن مالك[1]، وهو مذهب الرماني كما هو واضح.

وقد أشار الطبري إلى علة التقديم هذه فقال: ((وإن قال لنا قائل: ولم قدّم اسمَ الله الذي هو «الله»، على اسمه الذي هو «الرحمن»، واسمه الذي هو «الرحمن»، على اسمه الذي هو «الرحيم»؟

قيل؛ لأن من شأن العرب، إذا أرادوا الخبر عن مُخبَر عنه، أن يقدِّموا اسمه، ثم يتبعوه صفاتِه ونعوتَه. وهذا هو الواجب في الحُكم: أن يكون الاسم مقدَّمًا قبل نعته وصِفَته، ليعلم السامع الخبرَ، عمَّن الخبرُ.

فإذا كان ذلك كذلك وكانَ لله جلَّ ذكره أسماءٌ قد حرَّم على خلقه أن يتسمَّوا بها، خَصَّ بها نفسه دونهم، وذلك مثلُ «الله» و «الرحمن» و «الخالق»؛ وأسماءٌ أباحَ لهم أن يُسمِّيَ بعضهم بعضًا بها، وذلك: كالرحيم والسميع والبصير والكريم، وما أشبه ذلك من الأسماء - كان الواجب أن تقدَّم أسماؤه التي هي له خاصة دون جميع خلقه، ليعرف السامعُ ذلك مَنْ تَوجَّه إليه الحمد والتمجيدُ، ثم يُتبع ذلك بأسمائه التي قد تسمى بها غيره، بعد علم المخاطب أو السامع من توجَّه إليه ما يتلو ذلك من المعاني.

فبدأ الله جل ذكره باسمه الذي هو «الله»، لأن الألوهية ليست لغيره جلّ ثناؤه من وجهٍ من الوجوه، لا من جهة التسمِّي به، ولا من جهة المعنى ... ثم ثنَّى باسمه، الذي هو الرحمن، إذ كان قد مَنع أيضًا خلقه التسمي به، وإن كان من خلْقه من قد يستحق تسميته ببعض معانيه. وذلك أنه قد يجوز وصْف كثير ممّن هو دون الله من خلقه، ببعض صفات الرحمة. وغير جائز أن يستحق بعضَ الألوهية أحد دونه. فلذلك جاء الرحمن ثانيًا لاسمه الذي هو «الله».

وأما اسمه الذي هو «الرحيم» فقد ذكرنا أنه مما هو جائز وصْف غيره به...وقد كان الحسنُ البصريّ يقول في «الرحمن» مثل ما قلنا، أنه من أسماء الله... مع أن في إجماع الأمة من منع التسمِّي به جميعَ الناس، ما يُغني عن الاستشهاد على صحة ما قلنا في ذلك بقول الحسن وغيره.))[2].

وعلّل الزمخشري (538هـ) هذا التقديم بصلاح المعنى وكماله، فالعظيم لا يُطلب منه اليسر ثم العظيم من الأشياء، وإنما يُبدأ بالعظيم منها ثم ما دق منها ولطف؛ لأنه قادرٌ على العظيم منها، فمن باب أولى أنه على ما دونها أقدر[3].

وأشار أبو حيان إلى اختلاف الناس في تساويهما واختلافهما وإيهما أبلغ وذكر قول الزمخشري ولم يرجح[4].

وأما السمين الحلبي فقد رجَّح أنّ الرحمن أبلغ وأنه علم لا يتسمى به إلا الملك العلاّم[5].

وعلل البُسيلي (830 هـ) ذلك التقديم بوجوه ثلاثة:

الأول: أَنَّ «الرَّحمنَ» غَلب عليه الإسمِية، وأَمَّا «الرحيمُ» فباقٍ على الوصفِيةِ؛ ومَرتبَة الصِّفَةِ بعدَ المَوصُوفِ.

الثَّانِي: أَنَّ صفة الرحمانية مُتقدِّمةٌ على «الرحيم» وجودًا.

الثالثُ: أَن الترقي في الأوصاف من الأدنى إلى الأعلى يستحيل في حق الله تعالى فَلَك أنْ تبتدِئ

(1)ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: 1/ 30، ومغني اللبيب، ابن هشام: 5/ 410.

(2) تفسير الطبري، 1/ 132-133.

(3) ينظر: تفسير الكشاف، الزمخشري: 1/ 8 .

(4) ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان: 1/ 31.

(5) ينظر: الدر المصون، السمين الحلبي: 1/ 33-34

بـأيِّ صفـة شـئت[1].

ومـن ذلـك يتبـين لـك أن الرمـاني في تعلليـه هـذا سـابق لغـيره مُسَـددٌ في جمعـه بـين إشـارة الطـبري ومذهـب سـيبويه النحـوي.

ثالثًا: علة التعريف غير المؤقت

قـال الرمـاني: ((ويُقـالُ: لِمَ جـازَ أن تُوصَـفَ «بغيرٍ» المَعرِفَـةُ وهـي نكـرةٌ إذ كانـت لا تتعـرَّفُ بالإضافـةِ؟، والجـوابُ: إنَّهـا إذا جَـرَت عـلى معرِفـةٍ غـيرِ مؤقَّتـةٍ جـازَ أن تكـونَ صِفَـةً لهـا وأن تتعـرَّفَ بالإضافـةِ كقولـكَ: إنَّي لأَمـرُّ بالصَّـادِقِ غـيرِ الـكاذِبِ فأسـألُهُ عـن كـذا.

ولـو جـرَت عـلى مؤقتَـةٍ لَم يجُـز كقولِـكَ: مـرَرتُ بعبـدِ الله الصَّالِـحِ بـك، فهـذا لا يجـوزُ إلَّا عـلى البَـدَلِ، وَإنَّـما حَسُـنَ ذلـكَ فيـما لَم يكـن مؤقَّتـاً؛ لأنَّـه يجـيءُ عـلى طريقـةِ النَّقيـضِ فَيُعـرَّفُ كقولـكَ: الصَّـادِقُ والـكاذِبُ، والـبِرُّ والفاجِـرُ.

فغـيرٌ في مثـلِ هـذا معرفـةٌ؛ لأنَّـهُ إنَّـما يَـدُلُّ بهـا عـلى النَّقيـضِ وهـو واحـدٌ، فكلَّـما جـاءَ عـلى هـذهِ الطَّريقـةِ جـازَ فيـهِ الصِّفـةُ))[2].

تحرير المسألة:

ذهـب النحـاة إلى عـدم جـواز وصـف المعرفـة بالنكـرة، إذ لابـد مـن التطابـق في التعريـف والتنكـير بـين الصفـة والموصـوف[3] شرط ألا يكـون أخـص، أي أعـرف مـن المنعـوت .

فـإذا قلـت: مـررت بالرجـل صاحبـك، كان صاحبـك بـدلا لا نعتـا؛ لأنـه مضـاف إلى الضمـير، فهـو أعـرف مـن المحـلّى بـأل[4].

بـل إنّ المعرفـة لا توصـف بالمعرفـة مطلقًـا؛ لان المعـارف درجـات في الأعرفيـة فمنهـا مـا هـو أعرف من بعـض، وحكـم الصفـة أن تكـون أعـم مـن الموصـوف؛ فلذلـك لا يوصـف العَلَـمُ الخـاص إلا بأربعـة أشـياءَ مـن هـذه المعـارف وهـي: المضـاف إلى مثلـه، والمعـرف بالألـف واللام، وأسـماءُ الإشـارةِ والاسـم الموصول[5].

وشَـدّدوا في منـع ذلـك فقـال ابـن جنـي: ((ومحـال أن توصـف المعرفـة بالنكـرة))[6]، وبـوب أبـو البركات الأنبـاري (577هـ) بابًـا سـماه: «اسـتحالة وصـف النكـرة بالمعرفـة أو العكـس»[7].

وعلـة ذلـك المنـع لمـا بينهما مـن المخالفـة؛ لأن النكرة تـدل عـلى الشـيوع والعمـوم، فأشـبهت الجمـع، والمعرفة تـدل عـلى الاختصـاص، فهـي كالواحـد، فكـما لا يوصـف الواحد بالجمـع، ولا الجمـع بالواحد، فكذلك لا توصـف المعرفـة بالنكـرة، ولا النكـرة بالمعرفـة[8].

قـال الأنبـاري: ((لأنَّ المعرفـة مـا خـصَّ الواحـد مـن جنسـه، والنكـرة مـا كان شـائعًا في جنسـه، والصفـة في المعنـى هـي الموصـوف، ويسـتحيل الـشيء الواحـد أن يكـون شـائعًا مخصوصًـا، وإذا اسـتحال هـذا في وصـف المعرفـة بالنكـرة، والنكـرة بالمعرفـة، كان في وصـف الواحـد بالاثنـين، والاثنـين بالجمـع، أشـدّ اسـتحالة، وكذلـك سـائرها))[9] .

وقـال الزمخـشري (538هـ) في تعليـل ذلـك:

---

(1) ينظر: نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد، البسيلي التونسي، 55-53/ 2.

(2) الجامع لعلم القرآن، الرماني، مخطوط: لوحة 44-43.

(3) ينظـر: الكتـاب، سـيبويه: 166/ 1، المقتضـب، المـبرد: 227/ 3، الأصـول في النحـو، ابـن الـسرّاج: 41/ 2، التعليقـة عـلى كتـاب سـيبويه، أبـو عـلي الفـارسي: 84-/ 2 86 ، شرح المفصـل، ابـن يعيـش: 238/ 2.

(4) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 248-247/ 2.

(5) ينظر: الكتاب، سيبويه: 6/ 2، الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي: 276.

(6) سر صناعة الإعراب، ابن جني: 354-353/ 1

(7) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري: 215/ 1.

(8) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ: 417/ 2

(9) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري: 215/ 1.

((ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساويًا لها ولذلك امتنع وصف المعرف باللام بالمبهم وبالمضاف إلى ما ليس معرفًا باللام لكونها أخص منه نحو جاءني الرجل صاحب عمرو.))[1].

وقد استثنى النحاة بعض المسائل من هذه القاعدة ، فقد نَصَّ سيبويه[2] على أنَّ كلَّ ما كان إضافتُه غيرُ مَحْضةٍ جاز أن يُجْعَلَ مَحْضةً، وجاز أن تُوصفَ به المعارفُ، إلاَّ الصفةَ المشبهةَ.

وأما الكوفيون فلم يَسْتثنوا شيئًا ، فقالوا في نحو: «حَسَنُ الوجهِ» إنه يجوزُ أن تصيرَ إضافتُه محضةً[3]، ونقل السيوطي (911هـ) خلافًا في هذه القاعدة وفيه ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الأخفش فذكر أنّه أجاز وصف النكرَة بالمعرفة إذا خصصت قبل ذَلِك بِالْوَصْفِ .

الثاني: مذهب آخرين لم يسمهم جوّزوا عَكس ذلك أَي: «وصف المعرفَة بالنكرة مُطلقًا».

الثالث: مذهب «ابْن الطراوة» فقد أجاز وصف الْمعرفَة بالنكرة بشرط أن يكون الْوَصْف خَاصّا بالموصوف لَا يُوصف بِهِ غَيره.

ثم ذكر السيوطي بأنه قد أجِيب عن جميع أدلة هذه المذاهب الثلاثة بِالمَنعِ وذلك بإعرابها إبدالا[4].

وقدّ ردّ أبو حيان (745هـ) المذهب الثاني والثالث فقال: ((أجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة ومنه عنده: «وللمغني رسول الزور قواد» فـ (قواد) صفة للمغني، وزعم ابن الطراوة أنه يجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف بها خاصًا بالموصوف وجعل من ذلك: «وفي أنيابها السم ناقع»، وقال: «ناقع» صفة للسم، والذي نختاره أنه لا تنعت المعرفة إلا بالمعرفة، ولا النكرة إلا بالنكرة إذا توافقا في الإعراب.))[5].

وأشار الصبان إلى أن تجويز بعضهم «وصف المعرفة بالنكرة» يعني: مطلقًا بقرينة مقابلته بما بعده[6].

تعليل الرماني:

علل الرماني لما جاء مخالفًا لهذه القاعدة بأنّ وصَفَ المعرفة بـ «غير» وهي نكرة لا تتعرف، جائزٌ إذا جَرَت على (معرِفةٍ غيرِ مؤقَّتةٍ) وجَاز أن تتعرَّفَ بالإضافةِ أيضًا كقولكَ: إنِّي لأَمرُّ بالصَّادِقِ غيرِ الكاذِبِ فأسألُهُ عن كذا.

ويعني بقوله: «المعرفة المؤقتة» المعرفة المحددة، وهو الاسم العلم «الشخصي» الذي يعين مسماه تعيينًا مطلقًا غير مقيد، فقولك «زيد» يُعين تعيينًا مطلقًا أو محددًا.

وقد بيّن الرماني معنى «المعرفة المؤقتة» دون أن يذكرها في شرحه لكتاب سيبويه في باب «نعت المعرفة»، فقال: ((ولا يجوز «ما يُحسِنُ بعبد الله

(1) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري: 151/ 1.
(2) قال سيبويه: ((وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفاتِ المضافةَ إلى المعرفة، التي صارت صفةً للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكون معرفةً، وذلك معروفٌ في كلام العرب. يدلّك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول: مررتُ بعبد الله ضاربِك، فجعلتَ ضاربك بمنزلة صاحبك. وزعم يونس أنه يقول: مررتُ بزيدٍ مثلك، إذا أرادوا مررت بزيد المعروف بشبهك، فتجعل مثلك معرفة. ويدلك على ذلك قوله: هذا مثلك قائما، كأنه قال هذا أخوك قائما. إلا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل، لا يكون معرفة. وذاك أنه يجوز لك أن تقول: هذا الحسن الوجه، فيصير معرفة بالألف واللام، كما يصير الرجل معرفة بالألف واللام ولا يكون معرفة إلا بهما.)). الكتاب: 429-428/ 1.
(3) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: 50/ 1، الدر المصون، السمين الحلبي: 453/ 9.
(4) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: 146/ 3.
(5) ينظر: ارتشاف الضَرَب، أبو حيان الأندلسي: 1909/ 4.
(6) ينظر: حاشية الصبان، الصبان: 87/ 3.

مثلِكَ أن يفعل» كما جَازَ: «ما يَحسُنُ بالرجل مثلِكَ أن يفعل»؛ لأنك لمّا ذكرت الجنس بقَولِك: «الرجُلُ» دَللتَ على أنه مِثلُهُ في ذلك الجنس، وليس كذلك «عبد الله» فيصير قد وصفت معرِفة بنكرة؛ لأنَّ «مثلك» لا يتعرف حتى يصحبه دليلٌ يَدُلُّ على شبهٍ مخصوص)) [1].

والمُعَرّف بالألف واللام إنما يعين مسماه ما دامت فيه «ال»، فإذا فارقته فارقه التعيين.

وهذا المصطلح غير مستعملٍ عند النحاة وهو مصطلح استعمله الفراء في كتابه معاني القرآن وتبعه الطبري عند تفسير قوله تعالى: (غير المغضوب عليهم) [2]، ثم تبعهم الرماني هنا، ونقله الثعلبي في تفسيره[3].

عرض وموازنة

ربما تفرّد الرماني في تعليله هذا ولم يسبق إليه، فلم يذكر مما علّله السابقون له الذي عللوا للمسألة بنص ما نقله سيبويه عن يونس والخليل بأنّ كلَّ ما كان إضافتُه غيرُ مَحْضةٍ جاز أن يُجْعَلَ مَحْضةً، وجاز أن تُوصفَ به المعارفُ.

ولم يتعرض أحد منهم لمثل تعليل الرماني في جواز وصف المعرفة بالنكرة، وتعليله هذا يضاف إلى ما استثناه النحاة من القاعدة.

فالسيرافي (368هـ) ذكر المسألة في شرحه لكتاب سيبويه وعللها بقوله: ((فإن قال قائل: فأنتم قد تصفون المعارف بالنكرات في قولك: إنّي لأمرّ بالصادق غير الكاذب، وإنّي لأمرّ بالرجل مثلك.

قيل له: إنما جاز وصفه بذلك لأنه لا يمكن دخول الألف واللام على غيرك ومثلك، ولو جئنا بشيء يمكن دخول الألف واللام عليه من المنكرات ما جاز الوصف به إلّا بدخول الألف واللام، وعليه لو قلت: إني لأمرّ بالرجل الغريب أو بالصادق المحق، ما جاز أن تقول إنّي لأمرّ بالرجل غريب، ولا بالصادق محق، ومن دلائله: عشرون درهما، وثلاثون يوما، وما أشبه ذلك؛ لأن المميز واحد منكور؛ لأنه أخفّ لفظ يدلّ على النوع، ولا تدخل عليها الألف واللام)) [4].

وعلّل السيوطي(911هـ) جواز وصف المعرفة بـ (غير) بشيء قريب مما ذكره الرماني وهو وقوعها بين ضدين فقال: ((غير اسْمٌ مُلَازِمٌ لِلْإِضَافَةِ وَالْإِبْهَام فَلَا تَتَعَرَّفُ مَا لم تقع بين ضدين وَمِنْ ثَمَّ جَازَ وَصْفُ الْمَعْرِفَةِ بِهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، وَالْأَصْلُ أَنْ تَكُونَ وَصْفًا لِلنَّكِرَةِ، نَحْوَ: ﴿فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾)) [5].

وأشار الرعيني (779هـ) إلى تخريج قراءة النصب لكلمة «غير» في قوله تعالى: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) بأنّ النصب على الاستثناء أو الصفة، ولكن يلزم من كونها صفة وصف المعرفة بالنكرة؛ لأنّ (غيرًا) نكرة وإن أُضيفت إلى معرفة.

ومذهب سيبويه ومن تبعه أن (غيرًا) هنا صفة، ويُعتَذر عمّا يلزمه من وصف المعرفة بالنكرة بأمرين:

الأول: بأن يقدّر في (القاعدين) الشياع لكونهم غير مُعَيَّنين، فكأنّهم نكرات، فلذلك توصف بالنكرة.

الثاني: أن يُقدّر إخراج (غير) عن وضعها فيقدّر فيها التعريف[6].

ولم يوضح الرعيني كيف يقدّر فيها التعريف؟![7].

ومما سبق بيانه يظهر أن الرماني سابق في تعليله

(1) شرح كتاب سيبويه، الرماني: 804/ 2.
(2) ينظر: معاني الفراء 130/ 1، 103/ 2.
(3) ينظر: تفسير الثعلبي، الثعلبي، 462/ 2.
(4) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 440/ 2.
(5) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: 245/ 2.
(6) ينظر: تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، الرعيني: 90-89/ 1.
(٧) ويكون بإضافتها إلى أولي الضرر إذ يقابلهم أصحاب الضرر

مجيدٌ فيه.

رابعًا: علة تضمن معنى الحرف.

قال الرماني: ((ويُقالُ: إنَّ (هذا) لِما حضَرَ، و(ذاك) لِما غابَ، ويُقالُ: (هذا) لِما هوَ كائنٌ و(ذاك) لِما تَقضَّى.

والأصلُ فيها (ذا) إلَّا أنَّ (الكافَ) دَخَلَت للخِطاب، و(ها)، للتَّنبيهِ، فأمَّا اللامُ في (ذلكَ) فعِوَضٌ مِن التَّنبيه بِها، يَدُلُّكَ على ذلكَ أنَّهُ لا يَحسُن (ها ذلِك)، كما يحسُن (ها ذاكَ).

و(ذا) مَبنِيٌّ؛ لأنَّ فيهِ معنى الإشارةِ إلى معرِفةٍ، فكأنَّهُ قد تَضَمَّنَ لذلكَ حرفَ المعنى، ولأنَّهُ مُبهَم كما أنَّ الحرفَ مُبهَمٌ، ولو ثنيَّتَ (ذاكَ) لقُلتَ (ذانك)، فإن ثنَّيتَ (ذلك) قُلتَ (ذانِّكَ) بالتَّشديد؛ لأنَّ النُّونَ بدَلٌ مِن اللَّامِ))[1].

تحرير المسألة:

ذهب النحاة إلى أنّ من الأسماء ما هو معرب وما هو مبني، وأن الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما بُنِيت لعلة أخرجتها عن أصلها.

ثم ذكروا علة هذا البناء وهي الشبه بالحرف، وهذا الشبه من ثلاثة وجوهٍ:

الأول: الشبه بحرف غير موجود.

قال ابن مالك (672هـ):

كالشَّبَهِ الوَضعِيِّ في اسْمَي (جِئتَنَا)

وَالمَعنَوِيِّ في (مَتَى) وَفِي (هُنَا)[2].

فلما كان الإعراب في الاسم أصلا لم يحتج إلى بيان سببه، وأما البناء فعلى خلاف الأصل فاحتاج إلى بيان سببه.

وسبب ذلك البناء إنما هو الشبه من الحرف ،وشبه الحرف وحده هو سبب البناء في ظاهر مذهب سيبويه؛ لأنه لم يصّرح بعلة البناء تصريحًا بينًا[3].

ومن الشبه الذي يوجب البناء الشبه المعنوي وهو: أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف فيصير مؤديا لمعنى الحرف.

ف«متى» مبنية؛ لأنَّ فيها معنى الاستفهام إذا وقعت استفهامًا ومعنى الشرط إذا وقعت شرطًا ولكل من الاستفهام والشرط حرفٌ مستعمل، يدل عليه، فالهمزة للاستفهام و «إن» للشرط.

واسم الإشارة «هذا» ونحوه من أسماء الإشارة كان حقها أن يوضع لها حرفًا يدل على معنى الإشارة فلم يوضع، فبنيت لتضمنها معنى الإشارة؛ لأنه معنى كالتشبيه والتنبيه والخطاب وغير ذلك من معاني الحروف، ولم يوضع للإشارة حرف يدل عليها[4].

الثاني: الشبه بالحرف من جهة الإبهام.

وممن ذكروا هذه العلة السيرافي (368هـ) إذ قال: ((فإن قال قائل: ولم وجب بناء هذه الأسماء لمشاكلة الضمير؟

قيل له: إنما وجب بناؤها وبناء الضمير معها لمشاكلتها لحروف المعاني؛ لأنه لا شيء إلا وحروف المعاني داخلة عليه غير ممتنعة في شيء دون شيء، فلما كان الضمير والإشارة داخلين على الأشياء كلها لدخول الحروف عليها، وجب بناؤها))[5].

وقال الشاطبي (790هـ) : ((ومنها الإبهام في الأشياء كلها فليس (شبهُ اسم الإشارة والضمير بالحروف) والدخول عليها علَّل به السِّيرافيُّ بناء

(1) الجامع لعلم القرآن، الرماني، مخطوط: لوحة 54.

(2) ألفية ابن مالك، ابن مالك: 106.

(3) ينظر: توضيح المقاصد، المرادي: 1/ 299.

(4) ينظر: توضيح المقاصد، المرادي: 1/ 299، شرح المكودي على الألفية، المكودي: 10، المقاصد الشافية، الشاطبي: 1/ 74-78.

(5) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 1/ 58.

اسم الإشارة والضمير، فإنهما مبهمان يقعان على كل شيء من الحيوان وغيره، فهما داخلان على (كل شيء) فأشبها الحروف، لأن الحروف أعراضٌ تعترض في الأشياء كلها.

فإن قيل: كذلك لفظ «شيء» يقع على الأشياء كلها، فليس شَبَه اسم الإشارة والضمير بالحروف بأولى من شَبَهِها بلفظ شيء، بل هذا الشبه أولى لأنه شبه يردُّ إلى الأصل بخلاف شبَهَ (الحروف).

فالجواب: أنهما ليسا كشيء في الوقوع على الأشياء كلها، لأن شيئًا لازم لمسمَّاه في جميع الأحوال بخلاف اسم الإشارة والكناية والحروف فإنها أعراض تدخل في الأشياء كلها، ومثل ذلك عند السيِّرافي أيضًا.

حيث بينت لإبهامها في الجهات السِّت وفي كل مكان، فتُبِّهت لإبهامها بإذ المُبهمة في الزمان الماضي كله، إلا أن بناءها عنده في حال دون حال كما بين في كتابه.))[1].

الثالث: الشبه بحرف موجود.

ذكر محيي الدين عبد الحميد محقق شرح ابن عقيل أنّ ابن فلاح «النحوي» نقل عن أبي علي الفارسي تعليلًا مغايرًا لما ذكره ابن مالك ومن تبعه بأن أسماء الاشارة مبنية؛ لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفا موجودًا، وهو «أل» العهدية، فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، ولما كانت الاشارة في «هنا» ونحوها حسية وفي «أل» العهدية ذهنية لم يرتضِ المحققون ذلك، وذهبوا إلى ما ذكره ابن مالك وغيره من أن أسماء الاشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفا مقدرًا[2].

تعليل الرماني:

لقد علّل الرماني لهذا البناء بعلتين ذكر الأولى في شرحه لكتاب سيبويه وهي علة قريبة مما عللله السيرافي ، غير أن عبارته أوضح، وأوجز إذ قال: ((وإنما بنيت هذه الأسماء المبهمة؛ لأنها استُبهِمت استبهام الحروف التي لا تقوم بنفسها في البيان عن معناها، ولم تستبهم استبهام «شيء» في العموم.

وكل ما استُبهِم استبهام الحروف فهو مبني، فإذا نُقِل إلى معنى الاسم العلم زالت العلة التي أوجبت البناء، ورجع الاسم إلى أصله في الإعراب))[3].

ثم ذكر تعليلًا آخر في تفسيره الجامع يدل على تأخر زمن تفسيره عن زمن تأليفه لشرح كتاب سيبويه؛ إذ أضاف علة أخرى فضلًا عن علة الإبهام التي ذكرها آنفًا في شرحه للكتاب وهذه العلة هي ما في هذه الأسماء من معنى الإشارةِ إلى معرِفةٍ، -المشار إليه- ، فكأنَّهُ قد تَضَمَّنَ لذلكَ حرفَ المعنى، ولأنَّهُ مُبهَم كما أنَّ الحرفَ مُبهَمٌ.

وفي قوله: ((فكأنَّهُ قد تَضَمَّنَ لذلكَ حرفَ المعنى)) إشارة إلى ما ذهب إليه ابن مالك وغيره إلى أنها أشبهت حرفًا مقدرًا لا موجودًا.

فجمع الرماني في تعليله الأخير العلتين معًا، فيكون له فضل السبق فيما أورد النحاة من العلل لبناء اسم الإشارة.

خامسًا: علة الإخراج من شبه الحرف.

قال الرماني: ((ويُقال: لِمَ بُنِيَ في الواحدِ وأُعربَ في التَّثنيةِ؟

والجوابُ: لأنَّ التَّثنيةَ تُخرِجُهُ مِن شَبَهِ الحرفِ، إذ كانَ الحَرفُ لا يُثَنَّى، فأَمَّا الجَمعُ فإنَّما بُنِيَ فيهِ؛ لأنَّ الجمعَ الّذي ليسَ على حَدِّ التَّثنيةِ كالواحدِ، ألا ترى أنَّ إعرابَهُ كإعرابِ الواحِدِ.

ويُقالُ: لِمَ كانَ (الَّذينَ) على صورةٍ واحِدَةٍ أقيسَ مِن قولِ مَن جاءَ بهِ على هِجاءَينِ، فقالَ الّلذونَ والَّلذينَ؟

(1) المقاصد الشافية، الشاطبي: 88-87/ 1.

(2) شرح ابن عقيل، ابن عقيل: 32/ 1.

(3) شرح كتاب سيبويه، الرماني: 2187/ 5.

والجوابُ عَن ذلك: لأَنَّهُ لَمَّا بُنيَ في الواحِدِ كانَ القياسُ أن يُبنى في الجَمعِ كما فَعلُوا في (هذا وأولئكَ)، ولا يَشبِهُ الجمعُ التَّثنيَة مِن قِبَلِ أنَّ التَّثنيَةَ ليسَ لها إلَّا ضربٌ واحِدٌ والجمعُ لهُ ضَربانِ: جَمعُ سلامةٍ وجمعُ تكسيرٍ)) [1].

تحرير المسألة:

من الأسماء غير المعربة الاسم الموصول، فهو اسم مبنيٌ لشبهه بالحرف في افتقاره إلى ما يوضحه؛ لذلك تجده ناقصَ المعنى حتى يُتِّمَ معناه ما بعده، فهو إليه مفتقرٌ، وبصلة تتمم إيضاح معناه مُرتهَن، وتسمى هذه الذي هو بها مرتهن صلة الموصول .

قال ابن الورّاق (381هـ): ((فَأَما «من وَمَا وَالَّذِي»: فَإِنَّمَا وَجب بناؤها؛ لِأَن «الَّذِي» لَا يتم إِلَّا بصلَة، فَصَارَت كبعض اسْم)) [2].

والاسم الموصول يكون للمذكر وللمؤنث، مفردًا ومثنى وجمعًا، فالذي للمذكر: (الذي)، و(اللذان)، و(الذين)، و(أولاء)، والذي للمؤنث، (التي)، و(اللتان)، و(اللاتي)، و(أولات) .

فالمفرد مبنيٌ باتفاقٍ والجمعُ مبنيٌ على اختلافٍ، والمثنى معرب على خلاف في بعض لغات العرب، فإنهم بنوه على الالف رفعًا ونصبًا وجرًا [3].

فقد ذكر الفرّاء (207هـ) أنّ لغة بني الحارث بن كعب في المثنى أنهم يجعلونه بالألف رفعًا ونصبًا وخفضًا [4]، وهذا الحكم لكل اسم مثنى، فيشمل الاسم الموصول واسم الإشارة [5]، كما في تخريج النحاة لقراءة الجمهور: (إنْ هذا لساحران) [6].

ويؤيد هذا أنَّ ابن هشام في باب إعراب المثنى لم يُفرِّق بين الأسماء المعربة والاسماء المبهمة المبنية -أسماء الإشارة والاسم الموصول- ، بل جعلها بابًا واحدًا فقال: ((وَحكم هَذَا الْبَاب أَن يرفع بِالْألف نِيَابَة عَن الضمة وَأَن يجر وَينصب بِالْيَاءِ المفتوح مَا قبلهَا المكسور مَا بعْدهَا نِيَابَة عَن الكسرة والفتحة ... وَمن شَوَاهِد الرّفْع قَوْله تَعَالَى: ﴿قَالَ رجلَانِ من الَّذين يخَافُونَ أنعم الله عَلَيْهِمَا﴾، وَمن شَوَاهِد الْجَرّ قَوْله تَعَالَى: ﴿لَوْلَا نُزِّل هَذَا الْقُرْآن على رجل من القريتين عَظِيم﴾...، وَمِثَال النصب قَوْله تَعَالَى: ﴿رَبنَا أرنا الَّذين أضلانا﴾، وَقد اجْتمع النصب بِالْيَاءِ وَالرَّفْع بِالْألف فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿إِن هَذَانِ لساحران﴾.))[7].

فمثال الرفع والجر اسم معرب (رجلان، والقريتين)، ومثال النصب اسم مبني (الذينِ) مثنى (الذي)، واجتماع النصب والرفع اسم مبني (هذان) والرفع اسم معرب (ساحران).

وقال الزجاج (311هـ) في أحد وجوه تخريج هذه القراءة : ((حكى أَبُو عُبَيْدَة عن أبي الخطاب وهو رأس من رؤساء الرواة، أنها لغة لِكنَانَة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنَصْبِ والخفض على لفظ واحدٍ، يقولون أتاني الزيدان، ورأيت

(1) الجامع لعلم القرآن، الرماني، مخطوط: لوحة 64-63.
(2) ينظر: معاني القرآن ، الفراء، 184/ 2، معاني القراءات، الأزهري: 150/ 2.
(3) ((فَإِنَّ الْفَرَّاءَ شَبَّهَ هَذَا بالذين وَتَشْبيهُ اللَّذَانِ بِهِ أَوْلَى وَابْنُ كيسان عَلَّلَ بِأَنَّ الْمُبْهَمَ مَبْنِيٌّ لَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ فَجَعَلَ مُثَنَّاهُ كَمُفْرَدِهِ وَمَجْمُوعِهِ وَهَذَا الْعِلْمُ يَأْتِي فِي الْمَوْصُولِ.)). ينظر: إنباه الرواة، القفطي: ٣/ ٥٨، مجموع الفتاوى، ابن تيمية: 15/ 260.
(4) ينظر: معاني القرآن، الفراء: 184/ 2.
(5) ينظر: معاني القرآن ، الفراء، 184/ 2، معاني القراءات، الأزهري: 150/ 2.
(6) ينظر: معاني القرآن، الفراء: 184/ 2، معانى القرآن، الأخفش: 444-443/ 2.
(7) شرح شذور الذهب، ابن هشام: 60-58.

الزيْـدَانِ، ومـررت بالزَيْـدَانِ))[1].

وذكـر ابـن مالـك في بـاب الملحـق بالمثنـى «كلا» مـا ذكـره الفـرّاء في إعرابهـا بالحـروف أو بالألـف عـلى كل حـال وزاد عليـه في ذكـر قبائـل أخـرى[2].

وخالـف ابـن الحاجـب مـا خرّجـه النحـاة وذهـب إلى أنـه في التثنيـة بـاقٍ عـلى بنائـه في المفـرد فـلا يفارقـه البنـاء، بـل ذكـر أنّ القـول ببنائـه أظهـر الأقـوال وعلـة ذلـك؛ أنـه من أسـماء الإشـارة، فجاء في الرفـع والنصب والجـر عـلى حـال واحـدة، وهـي لغـة واضحـة، ويقويها أن اختـلاف الصيـغ في اللغـة الأخـرى ليسـت إعرابًـا في التحقيـق؛ لوجـود علـة البنـاء مـن غـير معـارض؛ لأن العلـة في بنـاء هـذا وهـؤلاء كونهـا اسـم إشـارة، وهـو هنـا كذلـك[3].

ومـما سـبق بيانـه فيبـدو لي أنّ القـول بـأنّ الأسـماء المبهمـة إذ ثُنيّـت، فـإن لهـا وجهـين: الأول: أنهـا تعـرب إعـراب المثنـى بالألـف رفعًـا وبالياء نصبًـا وجـرًا.

والثـاني: أنهـا يجـوز فيهـا البنـاء بالألـف مطلقًـا في جميـع الحـالات[4]، ومـما يرجـح ذلـك ورودُ الأمريـن في الفصيـح مـن الكلام ومنه حديث نبينـا ﷺ ومنه ما يأتي:

1. ((عـنِ ابْـنِ عَبَّـاسٍ: أَنَّ رَجُـلًا خَـرَجَ فَتَبِعَـهُ رَجُـلانِ، وَرَجُـلٌ يَتْلُوهُمَـا، يَقُـولُ: ارْجِعَـا، ارْجِعَـا، قَـالَ: فَرَجَعَـا، قَـالَ: فَقَـالَ لَـهُ: إِنَّ هَذَيْـنِ شَـيْطَانَانِ، وَإِنِّي لَمْ أَزَلْ بِهِـمَا حَتَّـى رَدَدْتُهُـمَا، فَـإِذَا أَتَيْـتَ النَّبِـيَّ ﷺ فَأَقْرِئْـهُ السَّـلامَ، وَأَعْلِمْـهُ أَنَّـا فِي جَمْـعِ صَدَقَاتِنَـا، وَلَـوْ كَانَـتْ تَصْلُـحُ لَـهُ، لَأَرْسَـلْنَا بِهَـا إِلَيْـهِ، قَـالَ: «فَنَهَـى رَسُـولُ اللهِ ﷺ، عِنْـدَ ذَلِـكَ عَـنِ الْخَلْـوَةِ»))[5].

2. عَـنْ أَبِي عُبَيْـدٍ مَـوْلَى ابْـنِ أَزْهَـرَ أَنَّـهُ قَـالَ: ((شَـهِدْتُ الْعِيـدَ مَـعَ عُمَـرَ بْـنِ الْخَطَّـابِ «رضِيَ اللهُ عَنْـهُ» فَجَـاءَ فَصَـلَّى، ثُـمَّ انْـصَرَفَ، فَخَطَـبَ النَّـاسَ فَقَـالَ: «إِنَّ هَذَيْـنِ يَوْمَـانِ» نَهَـى رَسُـولُ الله ﷺ عَـنْ صِيَامِهِـمَا، يَـوْمُ فِطْرِكُـمْ مِـنْ صِيَامِكُـمْ، وَالْآخَـرُ يَـوْمٌ تَأْكُلُـونَ فِيـهِ مِـنْ نُسُـكِكُمْ))[6]، وغيرهـما كثـير.

3. قـراءة النـصب بالياء لابـن عامـر[7] (هذيـن) وهـي قـراءة سـبعية متواتـرة يحتـج بهـا.

علة إعرابها إذ ثُنيّت:

وعلـة إعـراب الاسـم الموصـول هـي: زوال شـبه الحـرف بتثنيتـه ، لم يتعـرض لهـا مـن النحـاة إلا القليـل، ولعـل السـبب في ذلـك أنهـم ذكـروا أنّ الأصـل في الاسـماء الإعـراب وفي الأفعـال البنـاء، فلـما كان الإعـراب أصـلًا، وقـد زالـت علـة البنـاء بتثنيتـه لم يذكـروه، أو إنـه عندهـم مبنـيٌ عـلى كل حـال مفـردًا كان ، أو مثنـى، أو جمعًـا.

ومـن بيـان إعرابـه في التثنيـة وبنائـه في الجمـع قـول ابـن جنـي (392) : ((فالأسـماء الموصولة: الَّـذِي وَالَّتِي وتثنيتهـا اللَّـذَان واللتـان وَفِي الْجَـرّ وَالنّصـب «اللَّذيـن واللتيـن» وَجمـع الَّـذِي الَّذيـن بِالْيَـاءِ فِي كل حَـال))[8].

وعلّـق ابـن الخبـاز (639هـ) عـلى هـذه الجملـة موضّحًـا أنـه معـرب في التثنيـة وعلّلـه؛ بـأنَّ التثنيـة لابـد لهـا مـن الحـروف، وهـذا يعنـي أنهـا معربـة[9].

ثـم قـال: ((إن جمعتـه قلـت: الذيـن في كل حـال، وهـو مبنـي، جعلـوا الجمـع بمنزلـة المفـرد في البنـاء؛

(1) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 362/ 3.
(2) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك: 190-187/ 1.
(3) ينظر: أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب: 157/ 1.
(4) ينظر: الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات ابن تيمية، هادي الشجيري: 437.
(5) مسند أبي يعلى، أبو يعلى : 299/ 4
(6) صحيح مسلم ، الإمام مسلم: 799/ 2.
(7) (وَاخْتَلَفُـوا) فِي: هَـذَانِ فَقَـرَأَ أَبُـو عَمْـرٍو هَذَيْـنِ بِالْيَـاءِ، وَقَـرَأَ الْبَاقُـونَ بِالْأَلِـفِ)). النـشر في القـراءات العـشر، ابـن الجـزري: 321/ 2.
(8) اللمع في العربية، ابن جني: 188.
(9) ينظر: توجيه اللمع، ابن الخباز: 488.

لأن الجمع يُخترع له صيغ كالواحد[1]، ومنهم من يحذف منه الألف واللام في الجمع، وقرئ: ﴿صراط لذين أنعمت عليهم﴾[2].

ومنهم من يعربه إعراب الزيدِينَ، فيقول: اللذونَ في الرفع، والذينَ في الجر والنصب؛ لأن جمع الاسم يؤذن بتمكينه في الاسمية فلذلك أعربه.))[3]، ونص ابن مالك على أنه إذا ثني أعرِبَ إعراب المثنى ولم يعلل[4]،ومثله فعل ابن هشام (761هـ) في شرح شذور الذهب كما سبق، وأشار في مغني اللبيب إلى أنّ قراءة (إن هذان) أقيس ؛ لأن الأصل في المبني ألا تختلف صِيغه[5].

وممن ذكروا العلة في إعراب الاسم الموصول إذا ثُني: مكي ابن أبي طالب القيسي (437هـ) حيث قال : ((«الذين»: اسم مبهمٌ ناقصٌ لا بد له من صلةٍ وعائدٍ، وهو مبنيٌّ في الجمع والواحدِ لمشابهة الحروفِ؛ ولأنه بعض اسم، فإن ثَنَّيْتَهُ أَعْربتَه؛ لأن التثنية تخرجه من مشابهة الحروف إذ الحروف لا تثنى[6].

فإن قيل: فأعرِبه في الجمعِ إذ الحروفُ لا تُجمع؟، فالجواب: إن الجمع مشبه بالواحد؛ لأنه يأتي إعرابه في آخره كالواحد؛ ولأنه يأتي على صور وأبنية مختلفة كالواحد، فجرى مجرى الواحد في البناء.

والتثنية لا تختلف أبنيتها، ولا يقع إعرابها في آخرها، فخالفت الواحد والجمع فأعربت، هذه لغة القرآن وأكثر كلام العرب))[7]، فالتثنية معارضة لشبه الحرف؛ لأنها من خواص الأسماء فلم يؤثر شبه الحرف، فأعربت.

وبهذا التعليل علّل المرادي (749هـ)، وذكر أنَّ مذهب المحققين خلاف ذلك، وهو: أنَّ «ذين وتين» ليسا تثنية على الحقيقة، بل هما ألفاظ وضعت لمثنى، وذكر أنّ الفارسي استدل على ذلك في كتابه «التذكرة» -وهو كتاب مفقود-؛ بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير، واسم الإشارة، لازم التعريف لا يقبل التنكير[8].

وأشار أبو حيان (745هـ) إلى علة الإعراب في الأسماء الموصولة بصيغة «الادعاء» وذلك عند حديثه عن علامة إعراب المثنى «النون» في تثنية كلمة: أحمر «أحمران» إذ قال: ((ومن النحويين من ذهب إلى أن هذه «النون» هي التنوين نفسه لأن الأصل بعد لحوق العلامة للتثنية أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة للاعتلال، ولم يمتنع التنوين، ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين، فثبت نونًا.

ولا يَرِد على هذا المذهب بثبوته في نحو أحمران، والتنوين في مفرده مفقود؛ لأنه لما ثُني زال شبه الفعل، فرجع إليه التنوين الذي كان منع لأجل الشبه، ولا بقولهم هذان واللذان؛ لأنه يمكن «ادعاء» إعرابهما؛ لأن علة بنائهما شبههما بالحروف، والتثنية تزيل ذلك الشبه، فرجعا إلى الأصل،

(1) يعني: له صيغ عدة كجمع المذكر والمؤنث وجمع التكسير وجمع الجمع.

(2) قال ابن مالك: ((وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعتُ أعرابيا يقرأ بتخفيف اللام (صراط لذين).)). شرح التسهيل، ابن مالك: 1/ 90، قال السيوطي: ((وَحذف أل من الَّذِي وَالَّتِي واللذان واللذين واللاتي لُغَة حَكَاهَا ابْن مَالك وَقُرِئَ ﴿صِرَاط الَّذين أَنْعَمت﴾ الْفَاتِحَة قَالَ أَبُو حَيَّان وَلم يُورد ابْن مَالك شَاهدا سوى هَذِه الْقِرَاءَة وَجوز الْبَاقِي قِيَاسا لَا سَمَاعا وَهِي من الشذوذ بِحَيْثُ لَا يُقَاس عَلَيْهَا)) همع الهوامع، السيوطي: 1/ 326

(3) توجيه اللمع، ابن الخباز: 489.

(4) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: 1/ 191.

(5) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام:58.

(6) وهي علة الرماني.

(7) الهداية الى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب: 1/ 129- 130.

(8) ينظر: توضيح المقاصد، المرادي: 1/ 407.

وهو الإعراب؛ لأن الحروف لا تثنى، ولما أعربا دخلهما التنوين الذي كان ممنوعًا حالة البناء.))[1].

فقول أبي حيان هنا «يمكن ادعاء إعرابهما» يوضح أنه يُجيز كونهما مبنيان لا معربان، مع صحة وجه الإعراب، وقد صرّح بوجه الإعراب في كتابه ارتشاف الضَرَبْ[2].

وقد أوضح صدر الأفاضل الخوارزمي(617هـ) في شرحه لمفصل الزمخشري شبهة الإعراب والبناء في الاسم الموصول فقال: ((فإن سَألتَ: فكيفَ إعرابُ الاسم المَوصولِ مَعَ قيام المُوجِبِ للبِنَاءِ فيه؟.

أجبتُ: كأَنَّ هذه اللُّغةَ ناظِرةٌ في لُغَةِ مَن يقولُ: في جَمعه اللَّذون، واللَّذين[3]، وذلك أنَّ إعرابَهُ في الجَمعِ أورثَ في قيامِ المُوجِبِ للبِناءِ في اسمِ المَوصولِ شُبهَةَ.

وقد كَتَبُوا الّذي والّذين مُفردًا وجَمعًا بلامٍ واحدةٍ، وإذا صارُوا إلى التّثنيةِ كَتَبوها بلامين، وكذلك إلى التّثليثِ إذا كان مُعربًا.

فإن سألتَ: فهل فيه سِرٌّ؟، أجبتُ: نَعم وأيُّ سرٍّ وذلِك؛ لأنَّ «الّذي» مُشَبَّهٌ بالحروفِ ونازِلٌ مَنزِلَتها ولامُ التَّعريفِ لا تَدخلُ على الحُروفِ، فإذا تَثنية فقد زَالَ شَبَهُ الحَرفِ؛ لأنَّ الحُروفَ لا تُثَنَّى ولا تُجمعُ؛ ولهذا أُعرِبَ وهو مثنّىً، والجَمعُ الّذي لَيس على حَدِّ التَّثنيَةِ كالواحِدِ؛ فلذَلِك جاء بلامٍ واحدةٍ.))[4].

(1) التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي : 299-298/ 1.
(2) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان: 1003/ 2. ونصه: ((وتقول في التثنية رفعًا: اللذان، واللتان وتخفيف نونيهما لغة الحجاز وبني أسد، وتشديدهما لغة تميم، وقيس، ونصبًا وجرًا: اللذين، واللتين)).
(3) وهي لغة طيء، وقيل لغة هذيل، وقيل لغة عقيل، فتقول: اللذون رفعًا، واللذين نصبًا وجرا. ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان: 1004/ 2.
(4) التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب، صدر الأفاضل الخوارزمي: 190/ 2.

تعليل الرماني:

أنَّ التَّثنيةَ تُخرِجُ الاسمَ الموصولَ مِن الشَبَهِ بالحرفِ، لأنَّ الحَرفُ لا يُثَنَّى، وأمَّا الجَمعُ فإنَّما بُنِيَ فيهِ؛ لأنَّ الجمعَ الّذي ليسَ على حَدِّ التَّثنيةِ كالواحدِ، ألا ترى أنَّ إعرابَهُ كإعرابِ الواحِدِ.

والجمع الذي يكون على حدّ التثنية هو جمع السلامة، وليس الجمع في الاسم الموصول (الذين) جمع سلامة.

ومما سبق يتضح أن الرماني أسبق من علّل لإعراب الاسم الموصول في حال التثنية بأنها أخرجته من الحرفية إذ إنها من خصائص الأسماء، فصار بها معربًا.

وكل من جاء بعده تبعه في العلة، وزاد عليه الخوارزمي إيضاحًا أن من علامة إخراج التثنية له عن الحرفية هو دخول لام التعريف عليه إذ هي تختص بالأسماء دون الحروف والافعال

الخاتمة

لقد كان لعلم النحو في نشأته محطات شهد لها التاريخ وأحداثه، كانت سببًا في تمامه ثم استوائه على سوقه، حتى غدا علمًا له دعائمه وأركانه، وقد كان للتعليل لما يقعد من القواعد مكانًا بارزًا استعان به النحاة على تمام بناء علم النحو.

وكان الرماني من النحاة الذين اسهم نتاجهم الفكري والعلمي في ترسيخ قواعد النحو فقد اشتهر بالتعليل لمسائل النحو وغيرها ، وسبب ولعه بالتعليل هو نزعته العقلية فكل شيء حوله يحتاج لنظرة عقله وبيان علة وجوده.

ومن نتائج ما مررنا عليه:

1. إنّ الرماني يعّد من النحاة الذين اسهموا في بناء العلل النحوية وتعزيزها ورفدها بروافد ديمومتها.

2. للرماني سبق التعليل لبعض المسائل لم يذكرها النحاة قبله.

3. إنّ من أسباب عناية الرماني بالعلل هو أنها تخدم دلالة السياق التي جعلها الرماني من أولوياته في هذا الكتاب.

4. استخدم الرماني علوم العربية ومنها التعليل النحوي خدمة لعلوم الكتاب العزيز.

5. مزج الرماني في عرض العلل النحوية بين اسلوبين له أولهما: ذكر العلة اثناء عرض المسألة.

6. وثانيهما: ذكر العلة بصيغة السؤال والجواب (فإن قيل؟ قلتُ).

واسلوبه الأول استعمله في كتابه حروف المعاني، والثاني استعمله في شرح كتاب سيبويه.

7. يتضح من خلال تعليلاته أنه أضاف عليها تفصيلات لم يذكرها في شرح كتاب سيبويه مما يرجح تأخر زمن تأليف كتابه هذا «الجامع لعلم القرآن» ففيه نضج أكبر في تعليلاته.

8. استعمل الرماني مصطلح «المعرفة المؤقتة» وهو مصطلح لم يستعمله قبله سوى الفراء والطبري صاحب التفسير، وهذا يشير إلى مزجه بين المدرستين النحويتين البصرية والكوفية.

تم الكلام وربنا محمود، وله المكارم والعلا والجود، ثم الصلاة على النبي وآله ما ترنم طائر وأورق عود وسلم تسليمًا كثيرًا.

المصادر والمراجع

1. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ - 1974م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي (745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.
3. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى 1420هـ- 1999م.
4. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
5. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، (475هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1411هـ-1990م.
6. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين ابن الحاجب المالكي (646هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل، بيروت، 1409هـ - 1989 م.
7. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1982م.
8. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (377 هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، 1389 هـ - 1969 م.

9. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (337 هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت، الطبعة: الخامسة، 1406 هـ -1986 م.
01. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ، بيروت، الطبعة: 1420هـ.
11. تُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني (779هـ)، كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية،الطبعة:الثانية،1482هـ-2007م.
12. التعليقة على كتاب سيبويه ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، أبو علي (377هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م.
13. التَّفْسِيرُ البَسِيْط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (468هـ)، تحقيق: أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.، الطبعة: الأولى، 1430 هـ.
14. تفسير الطبري المسمى: «جامع البيان في تأويل القرآن»، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري (310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
15. تفسير الكشاف، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (538هـ)، دار الكتاب العربي ، بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ.
16. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، 1428 هـ - 2007 م.
17. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
18. الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (672 هـ)، تحقيق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، ، الطبعة: الرابعة، 1442 هـ - 2021 م.
19. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
20. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)، دار الحديث- القاهرة، 1427هـ-2006م.
21. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1402هـ - 1982م.
22. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (643هـ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ،

لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
23. شرح المقدمة المحسبة المؤلف: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (469 هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة: الأولى، 1977م.
24. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (672 هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (807 هـ)،تحقيق: عبد الحميد هنداوي ،المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1425 هـ - 2005.
25. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)،تحقيق: عبد الغني الدقر.
26. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 2008م.
27. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1374 هـ - 1955م.
28. طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (945هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
29. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (232هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني ، جدة.
30. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999م.
31. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (711هـ)، تحقيق: اليازجي وجماعة، دار صادر ، بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.
32. مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة ، السعودية، 1425 هـ - 2004م.
33. مسند أبي يعلى الموصلي، الإمام الحافظ أحمد بن على بن المثنى التميمي (307هـ)، ومعه: رحمات الملأ الأعلى بتخريج مسند أبي يعلى، تخريج وتعليق: سعيد بن محمد السناري، دار الحديث ، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1434 هـ - 2013م.
34. معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990 م.
35. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري، أبو إسحاق الزجاج (311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م.
36. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر،

الطبعة: الأولى.
37. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر ، دمشق، الطبعة: السادسة، 1985.
38. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (790هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.
39. المقتضب، محمد بن يزيد الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (285هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. ، بيروت.
40. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (833هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (1380 هـ)، المطبعة التجارية الكبرى.
41. نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس البسيلي التونسي (830 هـ)، وبذيله (تكملة النكت لابن غازي المكناسي) (919هـ)، تحقيق: محمد الطبراني، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - المملكة المغربية، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008م
42. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.
43. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر .
44. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ- 2000م.
45. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر ، بيروت.